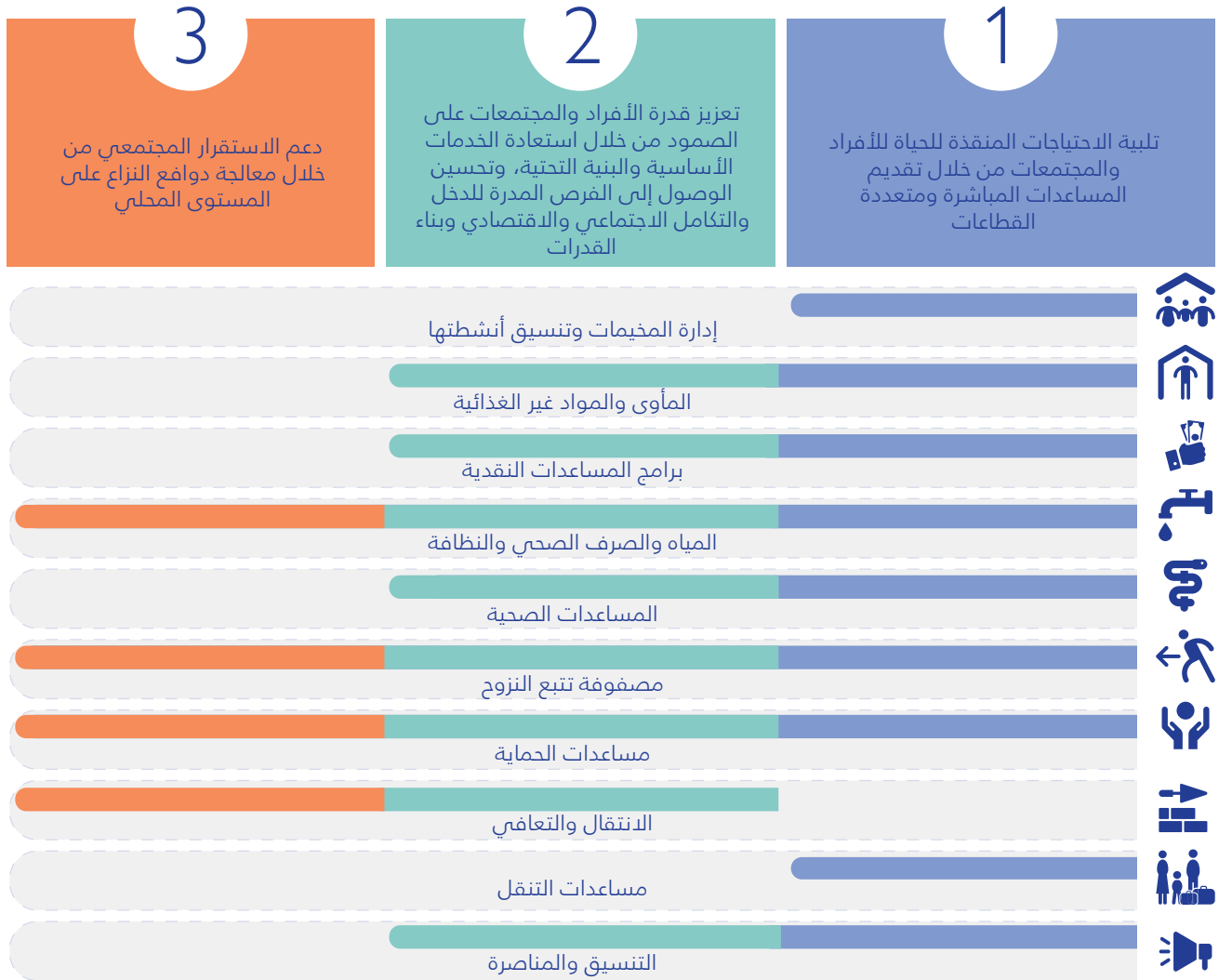


مع دخول البلاد عامها السابع من الصراع، يحتاج حوالي ثلثين من سكان اليمن إلى المساعدات الإنسانية وهناك حوالي 4 مليون شخص نازح داخلياً. فاقم هذا الصراع مواطن الضعف الموجودة بالفعل من خلال تهديد حياة المدنيين، والإضرار بالبنى التحتية والدفع بحوالي 81 في المائة من اليمنيين إلى تحت خط الفقر. وتسببت تقلبات سعر الصرف الشديدة في زيادة الأسعار السوقية في أجزاء واسعة من البلاد وتركت العديد من الأشخاص غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. المهاجرون الذين يمرون عبر اليمن آملين في الوصول إلى فرص اقتصادية أفضل في منطقة الخليج هم من أكثر الأشخاص تأثراً من تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية. أكثر من 100,000 مهاجر ضعيف للغاية بحاجة إلى دعم مخصص لهم في اليمن.

استجابة لهذه الاحتياجات الواسعة النطاق للأزمة اليمنية، تحدد المنظمة الدولية للهجرة استراتيجيتها للاستجابة لعام 2021/2022 لتوجيه نهجها المتكامل وتنفيذ البرامج الإنسانية وجهود تحقيق الاستقرار بطريقة تخفف من المخاطر وتضمن الفعالية وتدعم المبادئ الإنسانية. تتبنى المنظمة الدولية للهجرة في اليمن نهجاً متعدد القطاعات وقائماً على الاحتياجات ومتمركزاً في المنطقة للاستجابة بفعالية لأكبر نقاط الضعف في جميع أنحاء اليمن من خلال التنفيذ المباشر لمساعدتها الإنسانية والانتقالية. يركز نهج الاستراتيجية القائم على الاحتياجات على تقييمات مستقلة لتوفير المعلومات ولمراجعة كل تدخل بناءً على حقائق قدرات المنظمة الدولية للهجرة وسياقها. يركز نهج المنظمة المتمركز حول المنطقة على جهود الاستجابة في المواقع الاستراتيجية حيث يمكن للمنظمة الدولية للهجرة توسيع نطاق برامجها الإنسانية الخاضعة للمساءلة. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الاستراتيجية أيضاً إلى توسيع عمليات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ لتقديم مساعدات سريعة للمجتمعات المتضررة من النزاعات والصدمات.

تُعطي المنظمة الدولية للهجرة في اليمن الأولوية لثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية لبرامجها والتي تُعتبر ضرورية لإنقاذ الأرواح واستدامتها وبناء القدرة على الصمود في اليمن. وهذه هي الأهداف:



تدمج المنظمة الدولية للهجرة في اليمن المواضيع الشاملة في جميع القطاعات التي تعمل فيها بما في ذلك قطاعات الانتقال والتعافي ومساعدات المهاجرين والحماية. وتلتزم استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة في اليمن باستراتيجية المنظمة الدولية للهجرة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2020-2024 والاستراتيجية الإقليمية للشرق الأوسط والقرن الأفريقي 2020-2024 وخطة الاستجابة الإقليمية للهجرة التي تسلط الضوء على أن الهجرة التي تتمحور حول حقوق الإنسان والتي تتم إدارتها بشكل جيد يمكن أن تُحفز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة. تعمل الاستراتيجية أيضاً على تحقيق الالتزامات المنصوص عليها في خطة عام 2030 للتنمية المستدامة والميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.